ورقة عمل

هوية الخدمة الإجتماعية بين العالمية والإقليمية

من

أ.د. محمد أحمد عبدالهادي

أستاذ غير متفرغ بالمعهد العالي للخدمة الإجتماعية

بكفر الشيخ

٢٠١٥

هوية الخدمة الإجتماعية بين العالمية والإقليمية

تتناول هذه الورقة المراحل التي مرت بها الخدمة الإجتماعية منذ نشأتها في مصر حتى الآن والعوامل التي أثرت على هويتها ، وتعتبر الورقة رؤية شخصية من أحد العاملين بالمهنة على امتداد نصف قرن قد يختلف البعض مع هذه الرؤية أو يتفق معها ،ولا يلقى فيها باللوم على الآخرين ، بل يتحمل الكاتب مع غيره نصيبا مما طرأعلى المهنة سلبا أو ايجابا، ولعل من يأتي بعدنا من يصحح أخطاءنا ...ويمكن تقسيم هذه المراحل الى ثلاثة مراحل-:

المرحلة الأولى : مرحلة النشأة والنمو من (١٩٣٢-١٩٦١):(

اختلفت مرحلة النشأة والنمو للخدمة الإجتماعية في مصر عنها في الولايات المتحدة الأمريكية ،حيث كانت النشأة والتطور هناك ترجع لظروف ومشكلات اجتماعية صاحبت التطور التاريخي للمجتمع الأوربي والأمريكي منها المشكلات الناتجة عن الهجرة والمشكلات الناتجةعن التصنيع والتحضر وضعف العلاقات الإجتماعية وغيرها ، فظهرت الخدمة الاجتماعية هناك كممارسات إجتماعية تطوعية لتساعد في حل هذه المشكلات ثم تطورت الى عمل مؤسسي توافرت له المقومات المهنية فأصبحت المهنة لها مدارس علمية تمنح خريجيها المؤهل اللازم للممارسة ولها تنظيماتها النقابية وتوافر لها الإعتراف المجتمعي.

أما في مصر فقد جاءت وهي مكتملة الأركان كمهنة من خلال الرواد الذين قاموا بدراسة هذا النشاط المهني وعادوا يحملون شهادات الماجستير وبعضهم الدكتوراه في هذا التخصص.

ولقد ساعد في قبول المهنة في هذه الفترة الزمنية بعض العوامل الإجتماعية والسياسية أهمها-:

ظروف التخلف والفقر التي عاشها المجتمع كنتيجة لاستنزاف ثرواته من قبل المستعمر الأجنبي.

حماس الرواد الذين عادوا من بعثاتهم في الولايات المتحدة للنهوض بالمجتمع حيث ظهر لهم الفارق الواضح في درجة النمو والتطور.

تشجيع القيادات الوطنية في هذه المرحلة لهؤلاء الرواد باعتبارهم أحد أدوات التغيير الاجتماعي في المجتمع.

تعدد دعوات التغيير الإجتماعي التي رفعها السياسيون ما بين النظام الليبرالي والنظام الاشتراكي والماركسي والإسلامي ،فكل يعمل وفق قناعاته الفكرية.

ساعد هذا المناخ السياسي والاجتماعي على ارساء قواعد المهنة في مصر وتمثل ذلك في:

انشاء الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية بالقاهرة والتي أنشأت مدرسة الخدمة الاجتماعية لاعداد الأخصائيين الاجتماعيين على مستوى البكالوريوس والتي سبقها بعام انشاء مدرسة الخدمة الاجتماعية بالاسكندرية.

انشاء بعض المؤسسات الاجتماعية مثل المحلات الاجتماعية بالقللي وعرب المحمدي في المناطق الفقيرة من القاهرة على غرار المحلات الاجتماعية بأوروبا وأمريكا.

انشاء نادي السيدة لأبناء الشعب بالسيدة زينب.

قامت الدولة استجابة لهذه الجهود بانشاء وزارة للشئون الاجتماعية في عام ١٩٣٧ لتتولى الأنشطة والجهود الاجتماعية الحكومية والأهلية.

انشاء المعهد العالي للخدمة الاجتماعية للفتيات في الأربعينات والذي تحول الى كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان الآن.

ويمكن وصف هذه المرحلة والتي امتدت حتى بداية الستينات بأنها مرحلة نشأة وازدهار مهني واحتفظت المهنة بهويتها الغربية كاملة.

المرحلة الثانية : مرحلة الكمون والجمود (من ١٩٦١- حتى ١٩٧١):(

تأثرت الخدمة الاجتماعية بالتحول الاجتماعي الذي طرأ على المجتمع المصري شأنها شأن غيرها من التنظيمات الاجتماعية والعلمية الا أن التأثير عليها لم يكن إيجابيا للعوامل الآتية:

ظهور الأيدولوجية الاشتراكية كأساس للتغيير الاجتماعي جعل أي فكر أو اتجاه للتغيير الاجتماعي يجب أن يتم وفق الفلسفة الاشتراكية والتي جنحت تفسيراتها أحيانا بالميل نحو الماركسية والصراع الطبقي ضد البورجوازية والرأسمالية، وأن التغيير لابد أن يكون جذريا وشاملا، وان الصراع بين الطبقة العمالية الفقيرة

والرأسماليين قادم لامحالة، وأن جهود الاصلاح من جانب مهن أو أفراد لا تتم في هذا السياق ستكون محاولات رجعية لا ثورية.
إستغل بعض المفكرين وخاصة من دارسى علم الأجتماع ذوى الميول الماركسية هذا المناخ ، لإتهام الخدمة الأجتماعيه بأنها مهنه رجعيه نشأت فى احضان الراسماليه للتخفيف من المشكلات الأجتماعيه التى تواجه العمال والفقراء مما يؤدى الى تأخير وصول المجتمع الى الصراع الطبقى المستهدف وانها بذلك تسكن الأوجاع الأجتماعيه ولاتسهم فى التغيير الأجتماعى الثوري لصالح الفقراء من العمال والفلاحين.
تم ايقاف البعثات العلميه الى الولايات المتحده الأمريكيه نظرا لسوء وانقطاع العلاقات السياسيه بين البلدين و بالتالى أقفل الباب الوحيد امام طلاب الدراسات العليا للخدمه الاجتماعيه بالخارج.
ساعد ذلك على تجميد وضع الكوادر العلميه وعدم تأهيلها لأن منح الماجستير والدكتوراه لا يتم الا من خلال الجامعات. وأن الخدمه الأجتماعيه لا تنتمى الى أى من الجامعات لانها معاهد عليا سواء خاصه او حكوميه مما ادى بالبعض بأن يبدأ فى تغيير الهويه المهنيه بالالتحاق من جديد بكليات الأداب قسم الاجتماع او علم النفس ليتاح له فرصة الحصول على الدكتوراه.
حاول بعض اساتذة الخدمه الاجتماعيه التوافق مع مرحلة التحول الأشتراكى بأعتبار ان مهنة الخدمة الاجتماعيه تهتم بحل المشكلات الاجتماعيه التى تواجه المجتمع فأصدروا بعض الكتب التى درست للطلاب بمعاهد الخدمة الاجتماعيه مثل : الخدمة الاجتماعيه و الميثاق- الخدمة الاجتماعيه فى المجتمع الاشتراكى ، وغير ذلك بحيث يقترب الاساس الفكرى للخدمة الاجتماعيه من التحول الاشتراكى أملا فى أن تتغير هوية المهنه فى هذا الاتجاه.
كان تعيين خريجى الجامعة والمعاهد العليا يتم وفق مسابقات خاصه وكانت وظيفة الاخصائى الاجتماعى قاصره على خريجى مدارس و معاهد الخدمة الاجتماعيه لانه الشخص المؤهل مهنيا للعمل الاجتماعى فى المدارس والمستشفيات والمصانع وغيرها.
وترتب على ذلك مشكله واجهت خريجى قسم الاجتماع فى التعيين فارادوا أن يحصلوا على نفس الفرصه فى التعيين الذى أصبح يتم من خلال القوى العامله مباشرة لجميع مؤسسات ومصالح الدوله.
حاولت اقسام الاجتماع بكليات الأداب توفيق اوضاعهاوكان ذلك شكليا. باضافة بعض مقررات الخدمة الاجتماعيه الى مقرراتهم الدراسيه مع مسحة من التدريب الميداني ، بما أثرعلى المستوى المهنى لمن يمارس الخدمة الاجتماعيه ، و لم يبالى اى من المسئولين بخطورة ما يتم.

المرحلة الثالثه :- إهتزاز الهويه (من عام ١٩٧١ حتى الان)

يمكن وصف هذه المرحله بأنها اهتزاز الهويه ليس للخدمه الاجتماعيه وحدها بل للنظام التعليمى بأسره ، وكان ذلك انعكاسا للسياسه التى سادت فى ذلك الوقت بالعدول عن النظام الاشتراكى والعوده الى النظام الرأسمالي والارتماء بكل القوة فى كنف السياسة الأمريكية حيث أعلن رئيس الدوله فى ذلك الوقت ان اوراق حل مشكلات مصر فى ايدى الولايات المتحده الأمريكيه بنسبة ٩٩% وهذا ما ظهر أثره فى معاهدة السلام التى وقعت مع اسرائيل بعد نصر أكتوبر١٩٧٣ والتى أشرف عليها وزير الخارجيه الأمريكيه فجاءت وفق السياسه الامريكيه ، وما استتبع ذلك من الانفتاح الاقتصادى و الثقافى .فترك الحبل على غاربه في جميع المجالات الصحيه و التعليميه والاقتصاديه والسياسيه مما جعل التعليم يتجه الى اللغات الاجنبيه فزادت مدارس اللغات على المدارس القوميه ، بل ظهرت الجامعات الخاصه والمعاهد الخاصه وكل دوله أجنبيه أصبح لها جامعه باسمها اضافة الى الجامعه الأمريكيه مثل البريطانيه والكنديه والفرنسيه والالمانيه والروسيه وحذت الجامعات الحكوميه حذو الأجنبية فأنشأت داخل بعض الكليات دراسات باللغه الأنجليزيه فى كليات التجاره والحقوق وما خفى كان أعظم ، فضاعت هوية التعليم.

وقد تأثرت مهنة الخدمة الأجتماعيه في هذه المرحلة بصفه خاصه بالعوامل الأتيه-:
ان عوامل التغيير التى سادت المجتمع فى فترة السبعينات وما بعدها شملت جميع مناحيه الاقتصاديه والسياسيه والاجتماعيه ، والخدمه الاجتماعيه كمهنه قد تأثرت مثل غيرها من المهن الأخرى وربما أكثر ، فدخلت في هذه الدائره الإقتصاديه التى تبحث عن الربح، خاصة ان الشعار الذى أعلنه رئيس الدوله فى ذلك الوقت " بأن

من لا يغتنى فى ايامى هذه لن يغتنى ابدا" فبدأ التوسع فى انشاء معاهد الخدمه الاجتماعيه "الخاصه طبعا" حتى وصلت الان الى عشرة معاهد عليا و خمسه متوسطه.
أدت ثقافة "البيزنس" والانفتاح الذى سمى "السداح مداح " الى شيوع التطلعات الطبقيه لدى الكثير من أعضاء هيئة التدريس خاصة من أساتذة الاجتماع الذين كانت لهم السيطره على "لجان ترقية الاساتذه" ولجان قطاع الخدمة الاجتماعيه فأصبحت الاعداد تعنى لهم الكثير بالنسبه لتوزيع الكتاب الجامعى الذى انتشر توزيعه ليعم جميع معاهد الخدمة الاجتماعيه، وبالتالى انتشرت العدوى فيما بعد بين اساتذة وأعضاء هيئة التدريس فى تلك المعاهد.
من العوامل الايجابيه التى تمت فى هذه المرحله لظروف تحول النظام التعليمى بالغاء المعاهد العليا الحكوميه والصناعيه والزراعيه ومعهدالخدمة الاجتماعيه ، باعتبار أن هذه المعاهد معاهد تطبيقيه وتكنولوجيه وهى تنافس كليات الهندسه والزراعه والتجاره ، فأنشأت لهم جامعه جديده تضمهم جميعا هى جامعة حلوان والتى ضمت فيما ضمته المعهد العالى للخدمه الاجتماعيه بالقاهره ليكون "كلية الخدمة الاجتماعيه "بذلك أصبح من حقها منح الماجستير و الدكتوراه ثم بعد ذلك انشئت كلية الخدمة الإجتماعية جامعة الفيوم.
انضوى تحت لواء الدراسات العليا فى كلية الخدمة الاجتماعيه الكثير من العاملين بتلك المعاهد ووجد بعضهم صعوبه وحالت ظروفهم الشخصيه من الإستمرار ، ومع حاجتهم الى الحصول على لقب علمى هو الدكتوراه فقد مهد لهم اساتذة علم الاجتماع الطريق الى الدراسات العليا فى كليات الأداب لحصولهم على الدكتوراه فى الاجتماع لاحتفاظهم باوضاعهم فى إدارة المعاهد و تدريس المواد المهنيه للخدمه الاجتماعيه ولم يخفى على احد ان ذلك كان من باب تبادل المنفعه الماديه وضمان توزيع كتب اساتذة الاجتماع فى هذه المعاهد.
سياسة الكم ورغبة كل معهد فى الحصول على ألاف الطلاب للأغراض المادية، أدى الى تدهور العمليه التعليميه فبدلا من تدريس المواد المهنيه كخدمة الفرد والجماعه وتنظيم المجتمع فى اعداد قليله حيث لم تكن المجموعه تزيد عن ثلاثين طالبا أصبحت بالمئات ، ومن هنا انخفض المستوى العلمى للطالب.
استتبع زيادة الاعداد بالألاف عدم وجود مؤسسات اجتماعيه كافيه للتدريب الميداني فتعددت التجارب ما بين محاضرات نظريه فى الصف الثانى وأعداد قد لا يراها مشرف التدريب فنضب المعين الذى يستقي الطالب منه تدريبا عمليا ميدانيا ولكن مازال الشكل موجود ومازالت مشكلة التدريب الميدانى معضله لم تحل وليست لدينا القدره على مواجهتها ، والسبب حاجة المعاهد للكم من الطلاب لأن ميزانيتها تقوم على ذلك.
إنخفاض المستوى العلمى للكتب الدراسيه فالكل يتسابق لدخول حلبة التأليف بحصوله على الدكتوراه لأن ذلك هو الباب الذى سيلج منه الى حيازة السياره والعماره.
ظاهرة الأعداد الكبيره ادت الى ان تكون اختيارات القبول غير مجدية وأصبحت شكلا بلا مضمون ، كما ادى ذلك الى القبول بأدنى مجموع حتى وصل الى ٥٠.%
ظهور بؤر الفساد بين بعض المسئولين والقائمين على شئون المعاهد سواء ببعض العمداء او بعض رؤساء قطاع الخدمه الاجتماعيه وبعض وكلاء وزارة التعليم العالى والمسئولين عن المعاهد العليا ، والتى اصبحت تلك المعاهد هى "الدجاجه التى تبيض ذهبا" لكل منهم.
هذه الاوضاع السلبيه والتى كانت نتاج التغيير الاجتماعى وما صاحبه من ثقافة تشجيع الوصول الى الثروة من اى طريق ، قد ادت الى انتشار كثير من القيم السلبيه التى اثرت على الهويه المصريه والعربيه بشكل عام وكان من اكبر ما يهدد النظام التعليمى والذى اثر بدوره على أسلوب إعداد الاخصائى الاجتماعى فظلت الخدمه الاجتماعيه ولكن بلا فاعليه مما جعل اساتذها يرجعون سبب هذا التدهور الى ان الخدمه الاجتماعيه كمهنه غربيه لم تستطع أن تكيف اوضاعها بما يلائم طبيعة المجتمع العربى و الاسلامى فظهر اتجاهين لمحاولة علاج ذلك:

الاول :- محاولة توطين الخدمه الاجتماعيه:
وهذه المحاوله ظهرت فى بعض الكتب الدراسيه التى حاولت أن تعطى لمحة إقليميه على كيفية الممارسه وذلك لأختلاف ثقافة المجتمع العربى والمصرى عن نظيره الامريكى ، لان احتفاظ المهنه بهويتها الغربيه قد يكون السبب الرئيسى فى عدم نمو وتقدم المهنه ، الا ان هذه المحاوله كانت من عدد قليل ولم يكتب لها التأصيل الكافى وبالتالى لم يكتب لها الاستمرار.

الثانى :-محاولة تأصيل وتوجيه الخدمه الاجتماعيه إسلاميا:

انطلقت هذه المحاوله من واقع الخدمه الاجتماعيه الامريكيه واهتمامها بالدين سواء كرافد نظرى لاعداد الأخصائى الاجتماعى او كمدارس علميه للخدمه الاجتماعيه ذات طابع دينى.

أما بالنسبه للأدبيات الحديثه فى الخدمه الاجتماعيه ، فمنها من يعتبر الدين أحد العوامل الثلاث التى تتأثر بها الخدمه الاجتماعيه شأنها شأن الاقتصاد والسياسه كما ان كثيرا من منظري المهنه أعطوا اهتماما خاصا بالجوانب الروحيه والدينيه وأثرها فى شخصية الفرد والمجتمع هذا اضافة الى ان هناك مدارس للخدمه الاجتماعيه الدينيه ممثله فى الخدمه الاجتماعيه اليهوديه والخدمه الاجتماعيه الكاثوليكيه والخدمه الاجتماعيه البروتستانتية وهذه المدارس تعد الاخصائى الاجتماعى للعمل فى المؤسسات الاجتماعيه الدينيه ، وتساعدها على تأدية رسالتها.

تمثلت هذه الدعوة فى مصر فى تبنى بعض اساتذة الخدمة الاجتماعيه هذا الاتجاه واستطاعوا أن ينظموا خمس مؤتمرات سنويه (انقطعت الأن) تدعو الى تأصيل الخدمه الاجتماعيه تأصيلا إسلاميا وتراوحت هذه الجهود بين تطويع الممارسه لتكون وفق القيم والمبادىء الاسلاميه وبين اعادة النظر فى الخدمه الاجتماعيه ككل حيث تنطلق نظريتها و فلسفتها ومبادئها وعملياتها كليا من الاسلام.

أسفرت هذه الدعوة عن إنشاء قسم للخدمه الاجتماعيه وتنمية المجتمع فى جامعة الأزهر فى عام ١٩٩٤ ولقد ناقش القسم خلال فترة انشائه وحتى الأن ما يزيد عن ٢٩٠ (مأتان وتسعون) رسالة ماجستير ودكتوراه لم يحظى التوجه الاسلامى فيها الا بخمسة عشر رساله ماجستير و دكتوراه بنسبة ٥،٢% فقط.

نستطيع القول الأن بأن هوية الخدمه الاجتماعيه تقف متأرجحه ما بين العالميه اى ما وجدت عليها ونشأت فى كنفه فى المجتمع الغربى وبين التوطين أو الأسلمه ، وتلك هى معضلة او أزمة الخدمه الاجتماعيه المعاصره فى مصر، وتلك الازمه تحتاج الى الجهود من الجميع ، ذلك لأن الخدمه الاجتماعيه بعد ان تحدد هويتها فى مجتمعنا قادره على ان يكون لها دور حقيقى مؤثر فى المساعدة فى حل المشكلات الاجتماعيه التى يئن بها الجميع.

الخلاصه:

يمكن وصف ما سبق بأنه اجتهاد فى تشخيص مهنة الخدمه الاجتماعيه والتى قادتنا الى أن المهنه فى مرحلة إهتزاز الهويه ، وليس ذلك لعيوب فى المهنه ذاتها ، إذ أن كثيرا من المهن قد اصابها ما أصاب مهنة الخدمه الاجتماعيه رغم انها اكثر عراقه وقدما فى المجتمع كالطب والصيدله والتجاره والمحاماه وغيرها ، لكن ما اصاب هذه المهن ومنها مهنة الخدمة الاجتماعيه ، يرجع الى ما أصاب المجتمع نفسه من خلل فى البناء التعليمى وبالتالى تأثرت المهن بهذه القيم والممارسات الجديده والتى صاحبت طغيان الفكر والقيم الوافده المرتبطه بالعولمه وبالرأسماليه الجديده المتوحشه وبحالة الهيمنة الاستعماريه الأمريكيه الجديده.

ومن هنا فأننا لا نرى ضرورة وضع المهنه فى قالب واحد ، بأن تكون ذات مرجعيه لبراليه كما نشأت فى بلادها ، او تكون ذات مرجعيه وطنيه كما يرى البعض أو تكون ذات أبعاد وملامح أسلاميه ، فليدعوا كل صاحب اتجاه الى ما يراه صوابا ، شرط ان تكون هناك ممارسه جاده وحقيقيه للخدمه الاجتماعيه ، فتعدد المدارس والاتجاهات يمكن ان يثرى المهنه ، والممارسه وحدها هى التى تفرز الاتجاه الافضل.

واذا كان هناك من رأى يمكن ان يفيد فى التصدى لتلك العقبات والمعوقات التى أدت الى ما نحن فيه فأننا نقترح من وجهة نظرنا الاتى-:

إن هذه القضيه تحتاج الى جهود الجميع ويجب ان يتصدى لها من يؤمن بأهميتها بحيث يكون اقتراح العلاج شاملا ومتكاملا.

ان توجه المؤتمرات العلميه ، خاصة فى كليتي الخدمه الاجتماعيه بحلوان والفيوم لبحث هذه القضيه او المعضله والبدء فى علاجها.

أن تناقش قضية الكم والكيف للكليات والمعاهد ، واذا كانت كليات الخدمه الاجتماعيه تستطيع ان تقبل العدد المناسب مهنيا ، فأن المعاهد ستواجه بأزمة من حيث انخفاض الموارد وبالتالى لا بد من ايجاد حل لهذه المعاهد خاصة أن معاهد الخدمة الاجتماعيه بحكم النشأه وطبيعة العمل هى مهنه خدميه وليست استثماريه بمعنى ان الخريج دوره مساعدة المجتمع فى حل مشكلاته ، وذلك فأن هذا الدور سيكون من خلال مؤسسات حكوميه ، او

أهليه ذات امكانات ماديه محدوده ، ولن يعمل فى شركات ومؤسسات ربحيه كخريجى معاهد الكمبيوتر والاداره والتكنولوجيا ، ولهذا فأن هذه المعاهد يجب أن تدعم من الدوله ، أو تنضم الى الجامعات الحكوميه ككليات مستقله او اقسام علميه، كما هو قائم فى جامعة الأزهر.

أن يواجه الجميع وبشجاعه مواطن الفساد فى تلك المعاهد وغيرها ، وان نعالج بعض الأخطاء التى لحقت بلجان الترقيات العلميه وما يثار حولها من لغط ، وكذلك تحرى الدقه اكثر فى إجازة الماجستير والدكتوراه وتكون لمن يستحق فعلا ، وتكون اطروحته تتصل مباشرة بالممارسه العملية ، ولا تكون صورة من صور البحث الاجتماعى يتوافر فيه الشكل دون المضمون.

الحرص على التخصص بحيث يكون خريج قسم الاجتماع متخصصا فى البحث الاجتماعى أو تدريس مادة الآجتماع في المدارس ومتابعة وفهم النظريه الاجتماعيه فى علم الاجتماع بفروعه المختلفه الريفي والحضرى والصناعى وغيرها ، وأن يظل خريج الخدمه الاجتماعيه هو الممارس المهنى للخدمه الاجتماعيه بتخصصاتها المختلفة

ان تتبنى المؤتمرات العلميه تشجيع أحسن المؤلفات العلميه فى مجالات الخدمه الاجتماعيه وكذلك فى اطروحات الماجستير والدكتوراه والابحاث الميدانيه ، وذلك بتكريم أصحابها فى هيئة مكافأت او شهادات تقدير فى المؤتمر السنوى للكليه.

هذا وبالله التوفيق...،